

## المجالس المحلية المنتخبة وعلاقتها بالتنمية المحلية في الجزائر

## Elected local councils and their relationship to local development in Algeria

د/ بليل زينب \*

جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر،

الجزائر

zineb.bellil@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/04 تاريخ القبول: 2021/07/08 تاريخ النشر: 2021/09/18

**ملخص:**

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الأكثر أهمية نتيجة تزايد الاهتمام به في مختلف الدول، كونه نشاط يهدف لإحداث الانتقال نحو الأفضل، بحيث لم يعد هذا المفهوم يقتصر على مجال واحد، فمن بين أوجهه التنمية المحلية خاصة ما تعلق منها بمشاركة المواطن في هذه التنمية عن طريق ممثليه في المجالس المحلية المنتخبة، لأن هذه العملية تتطلب كوادر بشرية قادرة على القيام بالمهام المطلوبة منها بالترام نابع من الذات، وهو الأمر الذي يجعل من الفرد العنصر الأساسي في عملية التنمية.

وتعد المجالس المحلية المنتخبة من أهم الآليات، التي تتجسد من خلالها مشاركة أفراد المجتمع المحلي في مختلف الأعمال والمشاريع التنموية وذلك لأن الأفراد المحليين هم الأكثر دراية بمشاكل ومتطلبات وخصائص منطقتهم. وعليه يستحيل الحديث عن التنمية المحلية دون الرجوع إلى الدور الذي تؤديه المجالس المحلية المنتخبة في جميع المجالات.

إلا أن هذه المجالس تواجه جملة من العراقيل كانهام التمويل المحلي الذاتي، خاصة أن التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، وعراقيل أخرى وهو الأمر الذي يتطلب تفعيل اليات لتحسين أدائها وانعكاسه إيجابا على مسألة التنمية المحلية.

**كلمات مفتاحية:** التنمية؛ التنمية المحلية؛ المجالس المحلية المنتخبة.

**ABSTRACT:**

The issue of development is considered among the most important topics as a result of the increasing interest in it in various countries, as it is an activity that aims to bring about a transition for the better, so that this concept is no longer limited to one area, among its aspects is local development, especially those related to citizen participation in this development through his representatives in the local elected councils, because this process requires human cadres capable of

\* المؤلف المرسل: د/ بليل زينب

carrying out the tasks required of them with commitment stemming from the self, which makes the individual the basic element in the development process.

Elected local councils are one of the most important mechanisms through which the participation of members of the local community in various projects and development projects is embodied, because local individuals are the most familiar with the problems, requirements and characteristics of their area. Therefore, it is impossible to talk about local development without referring to the role that elected local councils play in all areas.

However, these councils face a number of obstacles such as the lack of local self-financing, especially since local financing is a necessary and basic necessity for local development, and other obstacles, which require activating mechanisms to improve their performance and its positive impact on the issue of local development.

**Keywords:** Development; local development; local elected councils



## مقدمة:

يرتبط مفهوم التنمية المحلية بوجود إدارة محلية أساسه تنظيم إداري محلي ذو علاقة عضوية بالتنظيم الإداري المركزي للدولة، يظهر في شكل وحدات إقليمية أو جماعات محلية محددة جغرافيا، يخول لها اختصاصات تنموية بغية التكفل بالشؤون الإقليمية.

تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر الهيئة الأساسية للتنظيم الإداري للدولة، كما أن الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة التي في الغالب يعجز القطاع الخاص والجهات المركزية عن تلبيتها لقلة مردوديتها أو طول آجالها، فبالتالي هي حلقة وصل بين المواطن والسلطات المركزية.

تكتسي التنمية المحلية أهمية بالغة خاصة في وقتنا الحالي، حيث تعد أحد ركائز التقدم الشامل في الدول النامية، والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيقها، وتأتي أهمية تنمية المجتمع المحلي من حيث أنها وسيلة المجتمعات النامية لمحاربة اللحاق بركب الدول المتقدمة، وتعويض فكرة التخلف، وهي إذا كانت تمارس في المجتمعات الحضرية والريفية على قدم المساواة إلا أنها تحضى بالقبول في كافة المجتمعات

فالبحث عن الواقع التنموي فالجزائر لا يمكن تحديده إلا عن طريق دراسة المجالس المحلية المنتخبة من خلال الدور الذي تؤديها في جميع المجالات وتحديد علاقتها بالتنمية.

فهذه الدراسة تسعى إلى تحديد الدور الذي تؤديه المجالس المحلية المنتخبة التنمية المحلية في الجزائر وتبيان العقبات التي تعرقل تحقيق هذه العملية، ومنه لتطرق إلى مجموعة من الآليات التي تعمل على تحسين أداء ودور المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق عملية لتنمية المحلية في الجزائر وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذه الدراسة بالإجابة عن الإشكالية التالية:

**ما دور المجالس المحلية المنتخبة في عملية التنمية المحلية بالجزائر؟ وما هي أهم العقبات التي تواجهها؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا الدراسة على النحو التالي:

### **المبحث الأول: المجالس المحلية المنتخبة والتنمية المحلية**

لتجسيد التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة اعتمدت الجزائر على مبدأ اللامركزية في التسيير والذي يقوم على وجود جماعات محلية منتخبة والتي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية.

### **المطلب الأول: مفهوم المجالس المحلية المنتخبة**

تعتبر الجماعات المحلية جزءاً لا يتجزأ عن الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من كونها صورة من صور اللامركزية الإدارية، إذ تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري والذي يعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تمارس مهامها تحت رقابة هذه السلطات على المستوى المحلي.

تتكون الجماعات المحلية في الجزائر من البلدية والولاية وهي عبارة عن وحدات تقوم بوظيفة أساسية وهي تحقيق التنمية المحلية وذلك في ظل الإمكانيات المتوفرة لها لمباشرة اختصاصاتها عن طريق المجالس المحلية المنتخبة، وتتمثل المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر أساساً في مجلسين هما المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي حيث يمثلان القاعدة اللامركزية وحلقة وصل بين المواطن والسلطة المركزية.

تعرف البلدية من وجهة نظر سوسيولوجية على أنها "حقيقة طبيعية تضم مجموعة من الأفراد، تجمع بينهم روابط جغرافية وتاريخية وثقافية... بحيث تكون هذه الروابط مشتركة ومتضامنة بشكل متجانس ولا يأتي القانون إلا ليكرسه"<sup>1</sup>

أما المشرع الجزائري في المادة 17 من الدستور الجزائري عرفها على أن: "الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية. البلدية هي الجماعة القاعدية"، وكذا نص المادة 19: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"<sup>2</sup>.

وهو ما ذهب إليه أيضا قانون 10-11 المنظم للبلدية إذ نصت المادة الأولى على أن: "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"، ونصت المادة 2 على أن: "البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان ممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".

كما تنص المادة 15 على أن البلدية تتوفر على: هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي. هيئة تنفيذية: يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي. إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي. تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما"<sup>3</sup>

أما الولاية فهي جماعة المركزية تعبر عن مطامح سكانها لها مجلس شعبي وهيئة تنفيذية، وهو ما ذهب إليه أيضا قانون الولاية 2012، إذ نصت المادة الأولى منه على أن: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وهي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية

---

1 - Essaid TAIB; La Démocratie à L'épreuve de la décentralisation: l'Exemple de La Commune en Algérie. Revue Idara, l'Ecole Nationale d'Administration. Alger, n°2, v1, 1991. P.05

2 - ج. ج. د. ش، قانون 09-20، المؤرخ في 28 محرم عام 1442 الموافق ل 16 سبتمبر 2020، المتضمن تعديل الدستور 1996، الجريدة الرسمية، العدد 54، السنة 57، المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق ل 15 سبتمبر 2020، ص 09.

3 - ج. ج. د. ش، قانون 10-11، المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلقة بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37، المؤرخة في 03 جويلية 2011.

والدولة. وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين".

كما تنص المادة 2 من قانون الولاية على ما يلي " للولاية هيئتان هما :

المجلس الشعبي الولائي، والوالي<sup>1</sup>"

وتنتخب المجالس المنتخبة لمدة 5 سنوات عن طريق الاقتراع السري

المباشر يسيرها رؤساء ويساعدهم نواب وأعضاء آخرون تعمل على تسيير شؤون المواطنين وتمثيلهم ونقل انشغالاتهم ورغباتهم.

فما سبق يتضح لنا أن الدور الأساسي للجماعات المحلية والهدف من

وجودها هو تحقيق التنمية المحلية سواء في الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو

الثقافي، فباعتبارها ممثل الدولة محليا، تعمل على تنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية

والاقتصادية في جميع المجالات.

### المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية

ترتبط الجماعات المحلية بمفهوم آخر وهو التنمية المحلية حيث يعتبر هذا

الأخير هدفا تسعى لتحقيقه الجماعات المحلية، سنحاول في هذا المطلب تحديد

مفهومه.

تعددت التعريفات التي تبحث في هذا المفهوم، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية

بصفة عامة، لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة

الأبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغييرات هيكلية وجذرية في جميع الجوانب

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.. الخ، بشكل متوازن تماما يساير زيادة

معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية، أي تحقيق العدالة

في توزيع الدخل القومي، وفي ظل هذا التطور في فكر التنمية تطور أيضا مفهوم

التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية

باهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة

1- ج. ج. د. ش، قانون رقم 07-12، المؤرخ في 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة

الرسمية، العدد 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012

على المستوى الوطني وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية<sup>1</sup>.

مفهوم التنمية المحلية ظهر بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تظافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية وإدماجها في الاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية والتنمية<sup>2</sup>.

وعليه يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطوره ماديا . وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية<sup>3</sup>.

وعرفت على أنها "جهد واع ومقصود يستهدف مساعدة المجتمعات المحلية على إدراك حاجاتها وتحمل المسؤولية لمواجهة مشكلاتها وإذا تزايدت قدرة الأهالي على المشاركة الكاملة في حياة الأمة<sup>4</sup>.

كما يمكن تعريفها على أنها تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه التجمعات في إطار حياة الأمة، بحيث تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين:

- 1 - خيضر خنفرى، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 17.
- 2 - طيب سليمان مليكة، إشكالية التنمية المحلية في ظل حماية البيئة، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 39، 2008، ص123.
- 3 - نهى الغصيني أو عجرم، ورقة عمل بعنوان "دور الوعي البلدي في التنمية المحلية"، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، بتاريخ 26 - 27 مارس 2006.
- 4 - نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981، ص167.

- مساهمة المواطنين (الأهالي) أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم .
- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية<sup>1</sup>.

فمن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن التنمية المحلية تحمل في مضمونها فكرة التعاون بين مختلف الفاعلين لتحقيق أهداف تنموية تعود بالنفع على السكان المحليين الذين يعتبرون من الفاعلين في تنمية الإقليم المحلي.

### **المبحث الثاني: المجالس المحلية المنتخبة أداة تحقيق التنمية المحلية بالجزائر.**

تتمثل المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر في المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعب الولائي ولكل منها دور يؤديه لتحقيق التنمية المحلية.

#### **المطلب الأول: دور المجلس البلدي في تحقيق التنمية المحلية:**

تعتبر البلدية هيئة قاعدية تعمل على تحقيق التنمية المحلية في جميع المجالات نذكر من بينها:

**في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والتخطيط:** تتولى البلدية إعداد مخططها التنموي القصير والمتوسط وطويل المدى الموافق لعهدته، ويصادق عليه المجلس بموجب مداولة، وتعمل على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة إليها قانون، بالتنسيق مع مخطط الولاية وأهداف المخططات الوطنية المتعلقة بالتهيئة والتنمية المستدامة.

كما تشارك البلدية في مخطط الولاية وأهداف المخططات الوطنية المتعلقة بالتهيئة والتنمية المستدامة إجراءات التهيئة العمرانية بموجب الآراء التي يبديها، بشأن المشاريع القطاعية المتعلقة بحماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء<sup>2</sup>.

1 - مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971، ص 94

2 - المادة 109، المادة 110، قانون رقم 11-10، مرجع سابق.

**التهيئة العمرانية:** كما يتولى المجلس متابعة تطور وتوسيع النسيج العمراني والحرص على تطبيق المخطط الرئيسي التوجيهي للتهيئة العمرانية، والمناطق الأثرية والمحافظة على الطابع المعماري للمنطقة من حيث التزويد بوسائل التعمير وتشجيع كل إجراء من شأنه تطوير الاستثمارات الاقتصادية<sup>1</sup>.

**مجال السكن:** في مجال سياسات السكن، فقد حددت المواد من 113 إلى 120 من القانون 10-11، دور المجلس الشعبي البلدي في ميدان السكن، من خلال وضع ميثاقين وتقاليد قد تدفع إلى خلق ثقافة عقارية عمومية، وقد خول القانون للبلدية بعض الصلاحيات منها:

- تشجيع تأسيس جمعيات السكن ولجان الأحياء، وتنظيم نشاطها من أجل القيام بعملية حماية العقارات أو الأحياء السكنية وصيانتها.
- تسهيل عمل أصحاب المبادرة من خلال وضع تحت تصرفاتهم التعليمات والقواعد العمرانية وكل المعطيات الخاصة بالعملية المراد القيام بها .
- المساعدة على ترقية برامج السكن والمشاركة فيها<sup>2</sup>.
- في مجال الاستثمارات الاقتصادية: يتولى المجلس الشعبي البلدي مهمة المبادرة بتطوير الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية في إطار مخططات البلدية للتنمية وذلك من خلال:
- خلق مبادرات بإنشاء مشروعات والبحث عن تطوير الأنشطة الاقتصادية.
- تشجيع المتعاملين على مستوى إقليم البلدية.
- تطوير المناطق الأثرية وتهيئة المجال السياحي
- تخصيص رأسمال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق الجماعات المحلية للاستثمار في المجالات الاقتصادية<sup>3</sup>.

---

1 - بن عبد الحق، فوزي. دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية-دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية 2007/2012، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013-2014، ص 100

2 - جال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10-11، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 103.

3 - بن عبد الحق، مرجع سابق، ص 100.

**في مجال الصحة والنظافة العمومية:** يعمل المجلس الشعبي البلدي على المساهمة في تحقيق أفضل الشروط الصحية لسكان البلدية، وكذلك المحافظة على البيئة والنظافة العمومية ومن بين المسائل التي يقوم بها في هذا المجال نذكر:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- رف المياه المستعملة ومعالجتها.
- مكافحة نواقل الأمراض المتقلة.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور.
- صيانة طرقات البلدية وإشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها<sup>1</sup>.

**أما في مجال النقل والتوزيع:** سمح القانون البلدي للمجلس الشعبي البلدي بتسهيل إقامة وتوزيع وتنظيم شبكات وخطوط التموين والتوزيع والنقل المتعلقة خاصة بالمنتجات الضرورية وتسويقها، بإنشاء وسائل النقل والتخزين والتوزيع (التعاونية الاستهلاكية والتموينية) ورسم سياسة إجراءات تسويق السلع والمنتجات في نطاق حدود البلدية.

**في مجال التعليم:** يقوم المجلس الشعبي البلدي في إطار مجال التعليم بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة الوطنية وضمان صيانتها، كما يقوم بإنجاز المطاعم المدرسية، وتوفير النقل المدرسي للتلاميذ<sup>2</sup>.

### **المطلب الثاني: دور المجلس الولائي في تحقيق التنمية المحلية:**

يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخطط للتنمية على المدى المتوسط يبين فيه الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية كما يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي ويبيدي اقتراحات بشأنه<sup>3</sup>.

ويتجلى الدور التنموي المحلي للمجلس الشعبي الولائي في المجالات

التالية:

- 
- 1 - المادة 124، قانون 11-10، مرجع سابق.
  - 2 - المادة 122، المرجع نفسه.
  - 3 - المادة 80، قانون 12-07، مرجع سابق.

**في المجال الاقتصادي:** يقوم المجلس الشعبي الولائي بدور هام بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والشركات الوطنية التي تمارس عملها في حدود الولاية، إذ يمثل المجلس هذه الأجهزة مما يساعدها على متابعة أعمالها ويحقق التنسيق والتكامل في تنفيذ شتى المشاريع.

كما يحق للمجلس إنشاء مناطق صناعة في الولاية ولتحقيق هذا الهدف من حقه إحداث أي مؤسسة صناعية، كما يشجع أي مبادرة للبلديات في إقامة تنمية صناعية تستند منها الولاية بالمقابل يبادر المجلس أيضا بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها حسب الشروط المحددة في التنظيم والاتصال بالمصالح المعنية بترقية هياكل استقبال الاستثمارات. كما يشجع التنمية الريفية ولاسيما فيما يخص توفير الكهرباء وفك العزلة<sup>1</sup>

**في مجال الفلاحة والري:** يقوم المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال على تنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع على أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية، وبهذه الصفة يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، بالإضافة إلى انه يعمل على تنفيذ كل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها ويطور المجلس الشعبي الولائي كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.

أما في مجال الري يعمل على تنمية الري المتوسط والصغير، كما يساعد ماليا وتقنيا بلديات الولاية في مشاريع التزويد المياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية<sup>2</sup>.

**في مجال التربية والتكوين المهني:** يتجلى دور المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال إنشاء وإنجاز وصيانة مؤسسات التعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني

1 - حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في التنمية المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، ماي 2009، ص 74.

2 - المواد من 84-87، قانون 12-07، مرجع سابق.

في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية، كما يتولى أيضا صيانة مؤسسات التربية والتكوين المهني والعناية بها<sup>1</sup>.

**في مجال الصحة:** يعمل المجلس الشعبي الولائي بإنجاز المؤسسات والهيكل الصحية التي تتجاوز إمكانيات البلدية، كما تساهم بالتنسيق مع المجلس البلدية في الأنشطة الاجتماعية الهادفة إلى مساعدة الطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين والتكفل بالمرضى والمتشردين. كما يعمل المجلس الولائي في هذا الصدد على تحقيق مجموعة من الوظائف نذكر منها:

- احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية.
- إنجاز التجهيزات الصحية التي تتجاوز إمكانيات البلدية.
- السهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية.
- تشجيع إنشاء هياكل مكلّفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلية للجمهور وفي المواد المستهلكة.
- يساهم بالاتصال مع البلديات في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها<sup>2</sup>.

**في مجال الثقافة والرياضة:** يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية والخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه، بالتشاور مع البلديات وكل الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات التي تنشط في هذا الميدان ويقدم مساعدته ومساهمته في برامج النشاطات الرياضية والثقافية والخاصة بالشباب<sup>3</sup>.

**أما في مجال السكن:** يتجلى دوره فيما يلي:

يقدم مساهمات لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقاري طبقا للتشريع المعمول به، كما يشجع تنمية الحركة التعاونية في ميدان السكن، كما يبادر في ترقية برامج السكن المخصصة بالإيجار، كما يشارك في عمليات الإصلاح وإعادة البناء بالتشاور مع البلديات.

1 - بن عبد الحق، مرجع سابق، ص 96.

2 - المواد 94 إلى 96، قانون 07-12، مرجع سابق.

3 - المادة 97، المرجع نفسه.

وعلى العموم يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنجاز البرامج السكنية، يحافظ على الطابع المعماري ويساهم ف عمليات تجديد وإعادة تأهل الحضيرة العقارية، كما يقضي على السكن الهش ومحاربه<sup>1</sup>.

فدور المجالس المحلية المنتخبة سواء المجلس الشعبي البلدي او الولائي يتجلى من خلال جميع المجالات السالفة الذكر يهدف بشكل أساسي إلى حصر شامل لجميع الخدمات الواجب توفرها لسد احتياجات المواطنين وتحقيق مطالبهم في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ولكن عليها تجاوز العديد من التحديات التي تعيق عملية تحقيق هذه الأهداف.

### **المبحث الثالث: أليات تفعيل دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**

من اجل للاستجابة لمطالب المواطن المحلي وتحقيق احتياجاته المعيشية بصفة خاصة والتنمية بصفة عامة يفترض على المجالس المحلية أن تقوم بدورها على أتم وجه وهو الأمر الذي يجعلها تبحث عن اليات لتفعل دورها، وهذا البحث ناتج عن جملة العراقيل التي تحد من دورها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى اهم العراقيل التي تواجه المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، ثم التعرف على أليات تفعيل دور هذه المجالس.

### **المطلب الأول: العراقيل التي تواجه المجالس المحلية المنتخبة في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر**

تواجه المجالس محلية المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية العديد من العقبات التي تحد من عملها وتؤثر على السير الحسن لأدائها وتنعكس سلبا على مخططاتها التنموية:

#### **طبيعة النظام المحلي:**

يعتبر النظام المحلي من بين العوامل التي تعيق عمل الجماعات المحلية في الرقي إلى مستوى أداء فعال يرضي المواطنين يعود إلى كونه ممرکز وليس لها

1 - المادة 82، المادة 100، 101، مرجع نفسه.

سلطة على أموالها وتكتفي بإرسال كشوفات شهرية بأمر من الوالي بصرفها على أساس الاعتمادات المخصصة<sup>1</sup>.

فالسيطرة المركزية هي التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم، حيث إن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية، ويلغي وجودها من الأصل حيث إن هذا الجانب السياسي-اللامركزية- يحقق الديمقراطية بشكل فعال، كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية، ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة، ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية، وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها<sup>2</sup>.

### عراقيل تنظيمية:

- من اهم المعوقات التي تتصدي للعمليات التنموية على المستوي المحلي في الجزائر، المعوقات التنظيمية المتمثلة أساسا فيما يلي :
- بيروقراطية التسيير أو البطء في الإجراءات الإدارية وكثرتها للحصول على رخصة إنجاز وتنفيذ المشاريع.
  - النهرب من المسؤولية، إذ نجد إن المتعاملين الاقتصاديين لا يجدون الهيئة المكلفة باستقبالهم وتسهيل الإجراءات لهم.
  - انعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المستقبلية لمختلف البرامج التنموية.
  - عدم مراعاة الإجراءات الجديدة في قانون الصفقات العمومية.
  - عدم احترام الأجال الخاصة في تنفيذ المشاريع.
  - عدم تسديد المستحقات في الأجال المحددة في قانون الصفقات العمومية<sup>3</sup>.
- وعليه تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تتمثل في وجود إدارة محلية، مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، بحيث تتمثل هذه المقومات في ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها

---

1 - عيسى مرازقة، "معوقات تسيير الجماعات المحلية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع.18، 2006، ص 196.

2 - محمد الناصر مشري، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة." مذكرة ماجستير (جامعة فرحات عباس-سطيف) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010/2011، ص 79.

3 - خيضر خنفري، مرجع سابق، ص. ص 220-221.

البعض، ضمن إطار نظام موحد ومفتوح. بالإضافة إلى ذلك يتوجب توفير الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.

#### الفساد:

تبدو العلاقة متلازمة بين فساد الطبقة السياسية على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي، فالفساد كظاهرة معقدة تبدأ من الأسفل لتتصعد نحو الأعلى وفق التصنيفات التالية :

- سوء العلاقة بين المواطن (المنتخب) وبين الفرد المنتخب (رئيس البلدية).
- رداءة أداء المجالس المحلية المنتخبة من سياسيين وبيروقراطيين تساهم في تشكيل صورة سيئة للأحزاب السياسية لتجسيد الأداء الخلفي للأحزاب.
- فساد المحليات هو بداية لفساد المواطن السياسي الذي يتم انتخابه في المجالس المحلية<sup>1</sup>، والمواطن الذي سيتم انتخابه لاحقا في المجالس الوطنية -البرلمان بغرفتيه- فالشخص الفاسد سياسيا وإداريا في الحالة المحلية، هو بالضرورة فاسد وطنيا.

#### العجز المالي:

يعتبر العجز المالي كابوسا عاشته والذي لا زالت تعيشه الجماعات المحلية في الجزائر منذ استقلالها. يظهر العجز المالي كنتيجة لعدم التوازن ما بين النفقات والإيرادات، إذ أن مبدأ التوازن المالي من المبادئ الأساسية للميزانية وهو الحالة التي يكون فيها مجموع النفقات مساويا لمجموع الإيرادات، بل إن هذا التوازن يجب أن يتحقق على مستوى كل قسم من أقسام مدونة الميزانية، فنفقات قسم التسيير يساوي إيرادات قسم التسيير، ونفقات قسم التجهيز تساوي إيرادات قسم التجهيز، وأي إخلال بهذا المبدأ يخلق عجزا في الميزانية، ويحدث هذا عند اتساع مجال المتطلبات من جهة، وندرة المواد المالية المتاحة للبلدية وحجم المهام المنوطة بها، وهذا ما يجعلنا

---

1 - بوحنة قوي، فساد المجالس المحلية وإصلاح الإدارة المحلية بالجزائر، مجلة الديمقراطية، العدد 12، سنة 2010، ص05.

نؤكد أن مجموع الموارد المحلية للبلدية لم تعد هي الأداة المناسبة لتمويل الجماعات المحلي<sup>1</sup>.

فالموارد الجبائية في العديد من البلديات قليلة لا تساهم حتى في تغطية مصاريف التسيير وهذا يحد من النهوض بالتنمية المحلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وبسبب هذا واجهت الهيئات المحلية صعوبات مادية لكثرة الأعباء الملقاة على عاتقها مقارنة بالموارد المالية المتوفرة، وعدم كفاية الاعتماد المخصصة لتنفيذ المشروعات الضرورية والحيوية، هذا أدى إلى الاعتماد على الإعانات التي تقدمها الحكومة والجهات المركزية في كل مناسبة<sup>2</sup>.

### غياب التوازن الجهوي:

تركز أدبيات التنمية المحلية على ضرورة التوزيع العلمي لمشاريع التنمية فيما بين الأقاليم، وما دام لكل إقليم خصوصياته الخاصة فعلى أساستها تتم عملية التخطيط التنموي، إلا أن واقع التنمية المحلية في الجزائر يؤكد وجود تفاوت عميق ف العملية التنموية وهذا التفاوت خلق اختلالات تنموية بين الأقاليم.

### المطلب الثاني: أليات تفعيل دور المجالس المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

لتفعيل دور المجالس المحلية لا بد من الاهتمام بجلمة من المسائل يأتي تطوير المالية المحلية في مقدمتها، يعتبر العنصر المالي عاملا مهما في تحقيق التنمية المحلية، بحيث أن نجاح الجماعات المحلية في أداء واجبها، والتخلص من الأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات المواطنين، يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، وكذلك إشراك الفرد وتقريبه من الإدارة وهو الأمر الذي لا يقل أهمية عن سابقتها بالإضافة إلى أليات أخرى نذكرها فيما يلي:

### تطوير المالية المحلية

1 - رشيد حمدي، ميزانية البلدية في مواجهة العجز المالي، مذكرة ماجستير فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق، بن عكنون، 2002، ص 18.

2 - دريس نبيل، دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 10، جانفي 2015، ص 20.

يمكن تحفيز الجماعات الإقليمية قصد تطوير موارد جديدة وذلك بالعمل على تنشيط المالية المحلية من خلال اعتماد نظام عصري للجباية المحلية وتوزيع الموارد بوجود إرادة سياسية حقيقية لتحقيق هذا الأمر يتطلب:

- إعادة تحديد الصلاحيات بين الدولة والمؤسسات الأخرى، ويتم ذلك عن طريق تحديد الاحتياجات بدءاً من المستوى المحلي.
- إدخال تعديلات على موارد الجماعات الإقليمية لكي تتماشى مع الإصلاحات التي تقوم بها في إطار إعادة توزيع أمثل وأوضح وأكثر عصرية للموارد المالية المحلية.

لتنفيذ هذه الإصلاحات لابد من وضع إطار ومنهجية عمل من شأنها أن تقضي إلى إعداد مشروع حقيقي بإنشاء جباية محلية فعالة والتي تعتبر الأداة الأساسية لتمويل التنمية المحلية، وذلك بإشراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء الضريبة ونسبتها وكيفية تغطيتها بهدف تقريب إدارة الجباية من المواطن، وخاصة أن الجماعات المحلية هي المستفيدة الأولى من الجباية المحلية، والتي تؤدي إلى تحسين وظيفتها المالية وتعفي الدولة بذلك من منح إعانات التسيير والتجهيز لهذه الهيئات بغية التوصل إلى جهاز مالي أيسر وأنجح وتحديد نوع كل ضريبة محددة محصل عليها بدلاً من الاستمرار في التقسيم التعسفي للضريبة بين مختلف الهيئات الإدارية.<sup>1</sup>

**تشجيع الاستثمار المحلي:** الذي يهدف إلى تراكم الثروات وخلق فرص لمناصب العمل وإنعاش الأسواق المالية مع عقد اتفاقيات توأمة وتبادل الخبرات الدولية مما يساهم في الاستثمار المباشر والإيجابي والفعال الذي يخدم أهداف التنمية ويرقيها ويحقق مكاسب وموارد مالية تمكن من تحقيق مختلف البرامج التنموية.

إن قانون الاستثمار 93-12 أعطى للاستثمار المحلي دوراً هاماً في تحقيق التنمية المحلية ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة مثل لجنة

---

1 - رحمانى موسى، والسبتي وسيلة، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاح المالي واقع وأفاق"، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول "تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء الإصلاحات الاقتصادية"، يومي 23-24 مارس 2010، جامعة باتنة، ص. ص 09-10.

المساعدة للأجل ترقية الاستثمار وتحديدته على المستوى المحلي وكذا الوكالة الوطنية للاستثمار وترقيته على المستوى الوطني<sup>1</sup>.

ترشيد النفقات وتخفيف عبئها على الجماعات المحلية، ومعنى ذلك التحكم في النفقات والتكفل بالخدمات بالعقلنة والعصرية والتوجيه بما هو ضروري مع إحاطة كل عملية صرف للنفقات العمومية على المستوى المحلي بفرض الرقابة التي تنظم المحاسبة العمومي.

وعلى العموم ف تطوير الموارد المالية يضمن نجاعة مختلف البرامج التنموية التي تخصص لها أغلفة مالية كبيرة تكون فعالة وذات مردودية بتطبيق قوانين بصرامة من أجل الحفاظ على حسن استعمال المال العام.

### تقريب المواطن من الإدارة:

يعتبر المواطن النواة الأساسية في أي عملية التنموية، وهو الأصل (المجتمع المدني، القطاع الخاص، المستهدف من عملية التنمية، المنتخب في المجالس المحلية... الخ) إشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوز للخيارات التمثيلية، بها إتاحة فرصة لمشاركة الطرف المتلقي للسياسة العامة<sup>2</sup>. ويتم تقريب المواطن من الإدارة باعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات السياسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد، والذي دعامته الاتصال وقرب المواطن من الإدارة، للقضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن كانهدام المرافق العمومية وعدم نجا عنها يكمن في إيضاح عالقات التعاون والاتصال بين المواطن والإدارة، ومنه لا يمكن تصور إدارة بدون عالقات اتصال وقرب مهما كان مستوى تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له، ولما كان ذلك المبتغى فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا وذلك بإدلاء

1 - رحمانى موسى، المرجع السابق، ص. ص 09-10.

2 - صالح زياني، تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة المفكر، العدد 04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص.04.

رأيه بواسطة المجالس الشعبية المحلية والوطنية التي انتخب فيها، فلذلك ينبغي فتح فضاءات للتفكير والتصور والتقييم والمراقبة لكل ما يتعلق بالعلاقات الداخلية بين المواطنين وذلك قصد تكريس مبدأ الشفافية في التعاملات وهذا لتجاوز الأساليب الكلاسيكية في التسيير وتقديم خدمات ترضي قاصدي تلك المكاتب قصد تطوير إدارة رشيدة يكون المواطن المساهم الحقيقي فيها، كما يمكن تقريب الإدارة من المواطن كذلك من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المر دودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة والاحترافية من جهة، وبناء قواعد واضحة إشراك مختلف الفواعل في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى<sup>1</sup>.

### **المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون المحلية:**

يعتبر المواطن الية من اليات تعزيز بناء قدرات التنمية المحلية، فالمشاركة الشعبية في تسيير الشؤون المحلية أساس ضروري لبناء الديمقراطية التشاركية<sup>2</sup>، والمساهمة في شفافية ومصداقية العمل المحلي، وإيصال مطالب المجتمعات المحلية لأجهزة الدولة وترجمتها على شكل سياسات خاضعة للرقابة الشعبية التي هي أساسا عبارة عن الاستجابة لمدخلات المواطن.

فالمواطن هو الفاعل الأساسي لا بد منه في الحياة السياسية على المستوى الوطني أو المحلي، فهو عماد بناء الديمقراطية وأساس نجاح التنمية المحلية التي هي الأساس الضروري في بناء التنمية الوطنية.

### **إنعاش الاقتصاد المحلي:**

تم هذا من خلال توطيد العلاقة بين الدولة والاقتصاد المحلي والعمل على تعميق المعرفة الخاصة بحركية الاقتصاديات المحلية وكذى الوقوف على الأهمية

---

1 - مكتب العمل العربي، الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية، مجلة العمل العربي، العدد 98، القاهرة، 1997، ص 18.

2 - زبير عياش، أميرة بن مخلوف، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى الدولي: حول اليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقة 25-26 نوفمبر 2013، ص 285.

الاقتصادية للنفقات العمومية للوظائف المحلية، وأخيرا التفكير في أفاق الاقتصاد المحلي.

### توفير الوعاء العقاري:

يشكل العقار ثروة غير مستغلة بشكل جيد، فالعقار عبارة عن خيار استراتيجي ومؤشر من مؤشرات الثروة من خلال استرجاع القيمة المضافة في الاقتصاديات المحلية.<sup>1</sup>

### الخاتمة:

تضل كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية غير كافية لتحقيق المجالس المحلية المنتخبة دورها بكل فاعلية في تحقق التنمية المحلية وذلك لان الواقع المالي شكل أكبر عقبة لانعدام التمويل الذاتي وقلة العوائد من جهة، وقلة التأطير من جهة أخرى فرض العكس، كما أن عدم الاهتمام بالفرد المواطن جعله بعيد عن تحقيق دوره المتمثل في تعزيز الحكم المحلي.

دون أن ننسى الطابع البيروقراطي للمركزية في الجزائر الذي جعل دور الجماعات المحلية ضعيفا في مجال التنمية المحلية حيث أن الدولة بقيت المسؤول الأول عن التنمية المحلية عن طريق التدخل المباشر بواسطة المخططات البلدية للتنمية، والمخططات القطاعية للتنمية في إطار برنامج وطني سنوي يقتصر فيه دور الجماعات المحلية على تقديم الاقتراحات، مما ينعكس سلبا على التنمية المحلية، أذ ان سياسة الدولة في هذا الإطار هي سياسة شاملة لا تراعي بالضرورة الخصوصيات المحلية.

لان التنمية المحلية المتوازنة والمستدامة ليست عملية فورية ومفاجئة يمكن للإنسان أن يحققها بين عشية وضحاها، بل هي عمل متواصل طويل الأمد، تتكاثف فيه جهود جميع أفراد المجتمع وتتكامل بمختلف اختصاصاتهم ومجالات عملهم، انطلاقا من أن التنمية المحلية تسعى إلى النهوض بالوحدات المحلية عل مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

### التوصيات:

1 - عبد الطالب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعية، مصر، 2001، ص 23.

- نجاح مهمة الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية في الجزائر، يتطلب ضمان استقرارها وإبعادها عن الخلافات الحزبية وحالات الانسداد التي تعطل شؤون المواطنين.
- نجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال، ونظام حكم محلي راشد، وقواعد مالية ومحاسبية مضبوطة وشفافة تهدف تطبيقاتها إلى المحافظة على المال العام وحسن استخدامه وترشيد نفقاته وتثمين إيراداته.
- ضرورة العمل على توفير موارد مالية ذاتية تخصص للتجهيز لسد النقص وفرض رقابة شديدة على الإنفاق المحلي خاصة نفقات التسيير لأجل تحقيق فائض مالي يساعد على تمويل الاستثمار المحلي الذي يكفل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهيئة المحلية، بحيث كلما توافرت مصادر التمويل الذاتية كلما تمتعت المجالس المحلية بقدر أكبر من الاستقلال.
- تفعيل مبداء اللامركزية الإدارية والمالية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إصلاح الإدارة المحلي أو تعديل النظم القائمة بتلك التي تركز وبصورة فعلية مبداء الاستقلالية الإدارية والمالية لصالح الجماعات المحلية.

## قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية:

#### 1- الكتب:

- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10-11، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
- عبد الطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعية، مصر، 2001.
- مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971.
- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.

#### 2- الدراسات المنشورة (المقالات):

- بوحنية قوي، فساد المجالس المحلية وإصلاح الإدارة المحلية بالجزائر، مجلة الديمقراطية، العدد 12، سنة 2010.
- دريس نبيل، دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 10، جانفي 2015.
- حسين فريجة، الرشادة الإدارية ودورها في التنمية المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، ماي 2009، ص 74.
- صالح زياني، تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، مجلة المفكر، العدد 04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.
- طيب سليمان مليكة، إشكالية التنمية المحلية في ظل حماية البيئة، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة، العدد 39، 2008.
- عيسى مرازقة، "معوقات تسيير الجماعات المحلية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع.18، 2006.
- مكتب العمل العربي، الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية، مجلة العمل العربي، العدد 98، القاهرة، 1997.
- **3- الدراسات غير المنشورة (أطروحات ومذكرات)**
- بن عبد الحق، فوزي. دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية-دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية 2007/2012، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013-2014.
- خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010.
- رشيد حمدي، ميزانية البلدية في مواجهة العجز المالي، مذكرة ماجستير فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق، بن عكنون، 2002.
- محمد الناصر مشري، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة". مذكرة ماجستير (جامعة فرحات عباس-سطيف) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010/2011.

#### 4-ملتقيات:

- رحماني موسى، والسبتي وسيلة، " واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاح المالي واقع وأفاق"، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول " تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء الإصلاحات الاقتصادية"، يومي -23 24 مارس 2010، جامعة باتنة.
- زبير عياش، أميرة بن مخلوف، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، الملتقى الدولي: حول اليات حوكمة المؤسسات، ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقة 25-26 نوفمبر 2013.

#### 5-مؤتمرات:

- نهى الغصيني أو عجرم، ورقة عمل بعنوان "دور الوعي البلدي في التنمية المحلية"، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، بتاريخ 26 - 27 مارس 2006.

#### 6- النصوص القانونية والتنظيمية:

- ج. ج. د. ش، قانون 09-20، المؤرخ في 28 محرم عام 1442 الموافق ل 16 سبتمبر 2020، المتضمن تعديل الدستور 1996، الجريدة الرسمية، العدد 54، السنة 57، المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق ل 15 سبتمبر 2020.
- ج. ج. د. ش، قانون 10-11، المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلقة بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37، المؤرخة في 03 جويلية 2011.
- ج. ج. د. ش، قانون رقم 07-12، المؤرخ في 21 فبراير 2012، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

#### - المراجع باللغة الأجنبية

- Essaid TAIB; La Démocratie à L'épreuve de la décentralisation l'exemple de La Commune en Algérie· Revue Idara, l'Ecole Nationale d'Administration. Alger, n°2, v1, 1991. .05